

سلسلة روائع التراث اللغوي
(٤)

ذم الخطأ في الشعر

لابن فارس اللغوي

(٥٣٩٥هـ)

حققه وقدم له وعلق عليه

الدكتور رمضان عبد النواب

أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب
جامعة عين شمس

الناشر

مكتبة الخانجي بمصر

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

مِلْتَعَىٰ هَذَا الْاَشْرِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الصواب والخطأ في اللغة

ليس في اللغة صواب مطلق ، ولا خطأ مطلق ، وإنما هي مسألة عرفية بحثة ؛ فالخطأ اللغوي هو مخالفة المؤلف الشائع من الكلام في عصر من العصور ، لمن يتكلم بلغة ذلك العصر ، فلو أننا قلنا مثلاً في لغة التخاطب المصرية اليوم : « كنا امبُورح في عرس بُنت الجيران » ، بمعنى : كنا بالأمس في عرس ابنة الجيران ، لكننا مخطئين بالنسبة للغة العامية .

وكذلك الحال بالنسبة للغة الأدبية في عصور الفصاحة ، فلها قوانينها ونظمها ، ومن خالف هذه القوانين ، وتلك النظم ، فهو مخطئ بالنسبة لهذه ولتلك ، ما دام يتكلم بلغة هذه العصور ، سواء أكان المتكلم من أهل هذه العصور ، كهؤلاء الشعراء الذين يحتاج بشعرهم ، أم من أهل العصور اللاحقة ، التي تقلد لغة تلك العصور القديمة .

غير أن اللغويين العرب ، أو جمهرة كبيرة منهم على الأقل ، لم يفتنوا إلى هذه الحقيقة ، فعُدوا كل ما جاءنا عن العرب صحيحاً ، وهربوا من تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية ، فتكلموا عن الضرورة ، والشاذ ، والقليل ، والنادر وغير ذلك .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره « ابن السكيت » (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) في كتابه : « إصلاح المنطق » من قوله : « وتقول : هي اللبوة ، فهذه لبنة الفصيحة . ولبوة لغة ^(١) » ؛ فهو هنا يعترف بكلمة : « لبوة » غير مهموزة ؛

(١) إصلاح المنطق ١٤٦

لأنها سمعت عن بعض العرب ، فهي لغة عنده . ثم يقول بعد ذلك : « وهو عامر بن لؤى . والعامرة تقول : لؤى ، بلا همز . وتقول : طئى فعل كذا . والعامرة تقول : طئى فعل كذا^(١) » ، فلا يعترف ابن السكيت بكلمتى : « لؤى » و « طئى » لأنهما لم تسمعا عن العرب ، مع أن ترك الهمز فيهما ، لا يختلف بحال من الأحوال ، عن ترك الهمز فى كلمة : « لبوة » .

كما أجاز ابن السكيت أن تقول فى الفصحى : « رثأت الميت » بدلاً من : « رثيت » و « حَلَّأت السَّويق » بدلاً من : « حَلَّيت » ، و « لَبَّأت بالج » بدلاً من : « لَبَّيت » ، وما ذلك إلا لأنه سمع ذلك عن العرب ، فقال : « وما همزته العرب ، وليس أصله الهمز قولهم : حَلَّأت السَّويق ، وإنما هو من الحلاوة . وقالوا : لَبَّأت بالج ، وأصله : لَبَّيت . وقالت امرأة : رَثَّأت زوجى^(٢) » .

وما درى ابن السكيت أن ذلك مستوى آخر من مستويات الكلام ، فى الجاهلية ، وأن جمهرة النصوص الواردة فى الفصحى ، تخلو فيها هذه الأمثلة من الهمز ، فعلى من يحاكي الفصحى فى كلامه ، أن يتبعد عن همز هذه الأمثلة وما شابهها ، إن أراد أن يلتزم الصواب فى هذه الفصحى .

والحقيقة أنه لا بد من إعادة النظر مرة أخرى ، فى قواعد اللغويين والنحاة ، وتخليصها من هذه النوادر ، التى تخالف القواعد المطردة ، التى تشرق بوجهها الناصع ، فى جمهرة النصوص المروية لنا عن العرب القدماء فى شعرهم ونثرهم . والقرآن الكريم على قمة هذه النصوص ، يؤيدها ، ويعين على تخليصها مما شابها من صنعة النحو ، وجدل النحاة واللغويين ، الذين أجازوا مثلاً : نصب الفاعل والمفعول^(٣) معاً ، اعتماداً على قول من قال :

(١) إصلاح المنطق ١٤٦

(٢) إصلاح المنطق ١٥٨

(٣) انظر هم الهوامع للسيوطى ١٦٥/١

قد سألَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا
الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجَعَمَا^(١)

مع أنه شاهد وحيد فريد ، إن صح أن عربياً قد قاله بالفعل .

غير أن النحاة واللغويين العرب ، عز عليهم تخطئة الشعراء الأقدمين ، وهم عندهم أصحاب اللغة الذين لا يخطئون ، مع مخالفتهم الصريحة في هذا البيت أو ذاك ، لمئات الآلاف من أبيات الشعر عندهم أو عند غيرهم ، بها الظاهرة للغوية صحيحة مطردة ، لا أمت فيها ولا اعوجاج .

وقد فطن إلى هذا الذى نقوله القاضى على بن عبد العزيز الجرجاني (المتوفى سنة ٣٦٦ هـ) ، فقال : « ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية ، فانظر هل تجد فيها قصيدة ، تسلم من بيت أو أكثر ، لا يمكن لعائب القدح فيه ، إما فى لفظه ونظمه ، أو ترتيبه وتقسيمه ، أو معناه ، أو إعرابه ؟ . ولولا أن أهل الجاهلية جُدُّوا بالتقدم ، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة ، والأعلام والحجة ، لوجدت كثير آمن أشعارهم معيبة مسترذلة ، ومردودة منقبة . لكن هذا الظن الجميل ، والاعتقاد الحسن ، ستر عليهم ، ونفى الظنة عنهم ، فذهبت الخواطر فى الذب عنهم كل مذهب ، وقامت فى الاحتجاج لهم كل مقام^(٢) » .

وبعد أن يذكر الجرجاني مجموعة كبيرة من أغلاط الشعراء ، يقول : « ثم تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن ؛ تارة بطلب التخفيف عند توالى الحركات ، ومرة بالإتباع والمجاورة ، وما شاكل ذلك من المعاذير المتحملة ، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة ، وتبينت ما راموه فى ذلك من المرامى البعيدة ، وارتكبوا لأجله من المراكب

(١) ينسب هذا الرجز للعجاج فى جبهة اللغة ٣/٣٢٥ والشنتمرى ١/١٤٥ وهو فى ملحقات ديوانه ص ٨٩ كما ينسب للمساور بن هند العبسى فى اللسان (ضرزم) ١٥/٢٤٩ والأشبه والنظار ٣/١٨٤ ولأبي حيان الفقهسى فى العبنى على هامش الخزائنة ٤/٨٠ ولعبد بنى عبس فى سيبويه ١/١٤٥ وانظر أيضاً خزائنة الأدب ٤/٥٧٣ والدرر اللوامع ١/١٤٤

(٢) الوساطة بين المثبتي وخصومه .

الصعبة ، التي يشهد القلب أن الحرك لها ، والباعث عليها ، شدة إعظام المتقدم والكلف بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد ، وألفته النفس ^(١) .

وعلى هذا النحو لا يصح أن يقاس على الضرورة الشعرية ، في نظرنا . والضرورة الشعرية ، عند جمهور العلماء العرب ، عبارة عن مخالفة المؤلف من القواعد في الشعر ، سواء ألبجى الشاعر إلى ذلك بالوزن أو بالقافية ، أم لم يُسلجاً ^(٢) .

وهم بهذا التعريف ، يبعدون بالضرورة الشعرية عن معناها اللغوى ، وهو : « الاضطراب » ، مما يجعل قبول رأيهم هذا ضرباً من إلغاء التفكير المنطقى ، والتحكم بغير دليل أو برهان ؛ فإن الضرورة الشعرية في نظرنا ، ليست في كثير من الأحيان ، إلا أخطاء غير شعورية في اللغة ، وخروجاً على النظام المؤلف في العربية ، شعرها ونثرها ؛ بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة في الشعر والنثر على سواء . غاية ما هنالك ، أن الشاعر يكون منهمكاً ومشغولاً بموسيقى شعره ، وأنغام قوافيه ، فيقع في هذه الأخطاء ، غن غير شعور منه .

ويقوى رأينا هذا ما يذكره « أبو هلال العسكري » حين يقول عن الضرورة : « وإنما استعملها القدماء في أشعارهم ؛ لعدم علمهم بقبحاتها ، ولأن بعضهم كان صاحب بداية والبداية مزلة ، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم ، ولو قد نقدت ، وبهرج منها المعيب ، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ، وبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها ^(٣) » .

والدليل على هذا الذى نقوله كذلك ، أننا نجد من هؤلاء الشعراء ، من إذا فُطِنَ بخطئه ، أو فطن هو إليه ، غيرَه . وكلنا نعرف قصة النابتة الذيبانى ، في إقوائه في قصيدته ، التى نظمها في المتجرده ، زوجة النعمان بن المنذر ، والتى مطلعها :

من آل مِيةَ رائحٍ أو مُغتَدِرٍ عَجَلانَ ذا زادٍ وغيرَ مُزَوِّدٍ

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ٩

(٢) انظر في ذلك : خزنة الأدب ٤/١ والاقتراح ١٢ والأشباه والنظائر ٢٢٤/١

(٣) الصنائع ١٥٠

يقول فيها النابغة :

زَعَمَ البَّوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا
وبذلك خَبَرَنَا الغرابُ الأسودُ

ويزعم الرواة أن النابغة قال هذا البيت ، بضم الدال من كلمة :
« الأسود » ولكن المعقول أن يكون كسرهما ؛ لينسجم الروى وموسيقى
الآبيات ، ويكون بذلك قد أخطأ في قواعد اللغة ؛ بسبب انشغاله بموسيقى
الشعر ، وأنغام القوافى .

والدليل على هذا ما قاله : « ابن السكيت » شارح ديوان النابغة الذبياني ؛
فقد روى عن ابن الأعرابي والأثرم قولها : « بلغنا أن النابغة كان أقوى في
قوله : من آل مية رائح أو مغتد ؛ فورد يثرب فأنشدها ، فقالوا له :
أقويت ، فلم يعرف ما عابوا ، فألقوا على فم قينة لهم : وبذلك خبرنا الغراب
الأسود ، فقالوا لها : رتِّلِيه ، ومدِّيهِ ، فقالت : مغتدى ، ثم قالت :
الغرابُ الأسودُ ، ففطن^(١) . وقد غير النابغة البيت في عقب ذلك فجعل
عجزه : « وبذلك تنشعبُ الغرابُ الأسودُ » .

ومثل ذلك ما رواه « ابن سلام » في كتابه : « طبقات فحول الشعراء » ،
من أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، عاب الفرزدق ، عند ما سمعه يقول
من قصيدة له :

مستقبلين شمالَ الشامِ تضرُّبُنَا
بحاصبِ كَدَلِيفِ القُطْنِ مَنْشُورِ
على عمانمنا تُلْقَى وَأَرْحَلُنَا
على زواحف تُزجى مَحْهًا رِيرِ

فقال له ابن أبي إسحاق : أسأت ، إنما هي : « رِيرُ » ، وكذلك قياس

(١) ديوان النابغة الذبياني ٢٩ وانظر كذلك طبقات فحول الشعراء ٦٧ - ٦٨ والموشح

٤٥ وما بعدها .

النحو في هذا الموضع . فلما ألح على الفرزدق ، وفطن هذا إلى خطئه ، غير البيت ، فجعل عجزه : « على زواحف نرجيا محاسير ^(١) » .

وتحدثنا الرواة بأن الإقواء كثر في شعر النابغة وبشر بن أبي خازم ، وغيرهما من الفحول ؛ فيقول : « ابن السكيت » في شرحه لديوان النابغة : « قال الأثرم : حدثنا أبو عبيدة ، قال : حدثنا أبو عمرو بن العلاء ، قال : فحلان من العرب الشعراء ، كانا يقويان : النابغة وبشر بن أبي خازم ؛ فأما النابغة فنذ دخل يثرب ، غشى شعره ، فلم يعد إلى الإقواء . وأما بشر ، فقال له سواده أخوه : إنك تُقَوِّي فقال : وما الإقواء ؟ فأنشده :

ألم ترَ أن طولَ الدهرِ يُبلي
ويُنسي مثلَ ما نُسيَتْ جُدَامُ
وكانوا قومَنَا فَبَغَوْا علينا
فَسُقْنَاهُمْ إلى بلدِ الشَّامِ
فرفع البيت الأول ، وخفض الثاني ، فلم يعد إليه ^(٢) .

كما يقول الفيروزبادي : « وأقوى الشعر ، خالف قوافيه ، برفع بيت وجر آخر ، وقلت قصيدة لهم بلا إقواء ^(٣) » . وقد يكون الفيروزبادي مغالياً في ادعائه قلة القصائد الخالية من الإقواء ، ولكن كلامه يشير إلى أن الخطأ النحوي ، كان يقع في شعر الفحول كذلك .

كل هذا وغيره ، يدل على أن « الضرورة الشعرية » ليست إلا مخالفة للمألوف في الشعر والنثر ، بسبب انشغال الشاعر ، في كثير من الأحيان ، بالموسيقى الشعرية ، في الوزن والقافية .

(١) طبقات فحول الشعراء ١٧ وانظر كذلك أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٢١ والموشح ١٥٦ وما بعدها .

(٢) ديوان النابغة الذبياني ٢٩ / ٣٠ .

(٣) القماموس المحيط (قوى) ٣٨١/٤ وفي الخصائص ٢٤٠/١ : « وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لاتسكن الإقواء ، ويقول : قلت قصيدة إلا وفيها الإقواء ، ويعتدل لذلك بأن يقول : إن كل بيت منها شعر قائم برأسه » .

وقد أعجبني قول « الفزاز القيرواني » ، وهو يعلّق على بيت النابغة السابق ، فيقول : « وهذا من أقبح العيوب » ، لأنه إنما جاء في شعر العرب على الغلط ، وقلة المعرفة به ، وأنه يتجاوز طبعه ، ولا يشعر به ، ألا ترى أن النابغة غسّى له به ، فلما سمع اختلاف الصوت بالخفض والرفع ، فطن له ، ورجع عنه ^(١) ! .

وهذا ابن شرف القيرواني (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ) ، يرى كذلك أن الشعراء يخطئون ، وأن « من عيوب الشعر التلحن ، الذي لا تسعه فسحة العربية » ، كقول جرير :

ولسو وكَلَدَتْ لَعْنَزَةً جَسْرَوَ كَلْبٍ

لُسْبٌ بِذَلِكَ الْجَسْرُ الْكَلَابِ

فنصب (الكلاب) بغير ناصب ، وقد تحيّل له بعض النحويين بكلام كالضربع : لا يسمن ولا يغني من جوع . وكقول الفرزدق :

وعضّ زمسان يا ابن مروان لم يدع

من المال إلا فسحتسا أو دجألف

فرفع (مجالف) وحقه نصب . وقد تحيّل بعض النحويين أيضاً للفرزدق على وجه ، الإقواء أحسن منه ، فاحذر منه ، وإياك وما يعتذر منه ^(٢) .

وقد جرى ابن فارس في كثير من مؤلفاته اللغوية على هذا المذهب . وما أبجل قوله في كتابه « الصابغ » : « ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر أن يأتي في شعره بما لا يجوز . . . وما جعل الله الشعراء معصومين . يرققون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فقبول ، وما أبته العربية وأصولها فردد ^(٣) » .

(١) ضرائر الفزاز ٥٦

(٢) أعلام الكلام لابن شرف ٣٧

(٣) الصابغ ٣٦٥ وانظر الشهر ٢/٩٨

وعلى ذلك مذهبه في رسالته التي تقدمها هنا ؛ إذ يقول فيها : « فإن قالوا : إن الشاعر يضطر إلى ذلك ؛ لأنه يريد إقامة وزن شعره ، ولو أنه لم يفعل ذلك لم يستقيم شعره . قيل لهم : ومن اضطره أن يقول شعراً ، لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ ؟ . ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر ، اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو بسيف ، إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز ، وما لا تجيزونه أنتم في كلام غيره » .

وعلى ذلك ، فلا صحة لما يتردد على ألسنة القوم ، من أن الضرورة الشعرية ، رخصة للشاعر ، يرتكبها متى أراد ؛ لأن معنى هذا الكلام ، أن الشاعر يباح له عن عمد مخالفة المؤلف من القواعد ، وهو ما يتعارض مع ما وصل إلينا ، من أخبار الشعراء في القديم . والله أعلم .

وصف المخطوطات

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على ما يلي :

١ - نسخة (ك) : وهي مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٨١ صرف ، مقاس ١٧ × ١٠ سم . وتقع في ثلاث صفحات ، في كل صفحة ٢٣ سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد ١٢ كلمة . وهي مكتوبة بخط نسخي ، قليل الضبط بالشكل ، وليس بها تاريخ للنسخ ، ولا اسم للناسخ .

٢ - نسخة (ب) : وهي مخطوطة بمكتبة برلين برقم ٧١٨١ ومقاسها ١٦ × ٩ سم . وتقع في ثلاث صفحات ، بخلاف صفحة العنوان . وفي كل صفحة ٢٥ سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد ٩ كلمات . وهي مكتوبة بخط نسخي قليل الضبط بالشكل ، وعلى هامشها تعليقات وتصحيحات مفيدة . وعلى الهامش الأيسر لصفحة العنوان : « في ملك الفقير حسن الجبرتي عفا الله عنه بمنه » ، وتحتها خاتم بهذا الاسم أيضاً . وأغلب الظن أن مالك هذه النسخة ، كان هو والد « عبد الرحمن الجبرتي » ، المؤرخ المشهور ، وكان من علماء الأزهر ، توفي سنة ١١٨٨ هـ^(١) .

٣ - المطبوعة : وهي من نشر مكتبة القدسي ، سنة ١٣٤٩ هـ ، طبعتها مع رسالة : « الكشف عن مساوئ المتنبي » للصاحب بن عباد . وهي نشرة تخلو من التحقيق العلمي ، ولا تفتن إلى ما في أصلها من الأخطاء والتحريفات ، ولم يشر ناشرها إلى أصلها المخطوط . وهي تختلف في شيء غير قليل عن نسخة (ك) مما يستبعد معه ، أن تكون مأخوذة عنها .

وفيما يلي بعض صور المخطوطتين :

(١) الأعلام للزركلي ١٩٢/٢ وانظر كذلك عجائب الآثار لجبرتي ٦٥/٣ وما بعدها .

تسليحان وهي نزاهة غير بالاسلام حتى دبل اسمها سلاطة وهذا كثير وليس
 اعرفهم اشياء كثيرة وشبهه لعل انظر من الامانة على ان الضمير ان يخطون كما
 يخطون الناس ويخطون كما يخطون وعلى الطرف ذكره النحويون واجازة ذلك
 والاصحاح لما جعل من التلخيص ووضع في النصيب موضع المقص والمسد
 موضع القصير كما جعل في القصير في الحدود فان قالوا ان يجوز في المقص سور
 لانه زيادة في البناء لعل لا يجوز قصير المملوء لانه نقص في البناء ولا فرق
 ومضافا الى ما اردنا في ذال الدني والنجيم منه ذال على ما وراه وبالله
 التوفيق الى المنصواب وعلى الله اعلى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 آمين والحمد لله رب العالمين



صفحة العنوان من مخطوطة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو الحسن احمد بن فارس بن زكريا رحمه الله
ان الله خلق خلقه كما شاء وما شاء اظها را وعلما العربيه
وطبق ادم عليه السلام وفضل على سائر الخلق بالبيان
الذي تاهم والتطيق الذي علمتاه والنا لادم عليه السلام
ذرية واختار من ذريته صفوة اصطفاهم للنسوة وقام
لتبليغ الرسالة وعصمهم من كل ضايق وترهم عن كل دينه
وكان سائر البشر بعد الانبياء عليهم السلام اخيا فاشق
وسعيد وعالم وجاهل وبحق وباطل وخطي ومصيب
الى غير ذلك من الامور المتضادة فلولم يكن جليل لم يعرف
علمه ولولم يكن خطاه لم يعرف صوابه لان الاشياء تعرف
باعتدادها والذي دعانا الى هذه المقدمة ان ناسا
من قدامنا الشعراء ومن بعدهم اصابوا في اكثر ما نظفوه من
شعرهم واخطوا في التيسير من ذلك فجعل يأس من اهل
العربيه يؤخرون بخط الشعر وجوها ويحتلون لذلك
تاويلات حتى مسفوا فيما ذكرناه ابوابا وصفوا اية
ضرووات الشعر كتبنا فقال من العلماء بالعربيه في باب
ترجمة ما جعل الشعر اعلم انه يجوز في الشعر ما يجوز
في الكلام واستعمل محذوفات قوله قواطيل مكه من ورق الحبي
لغير انه اراد الخمار محذوف لم يحول الالف تا وكذا قوله
قار يستل اذه من صواكا وكقول الآخر

والآخر من
وصفها نحو ما
يؤخر

نفي الذمهم شقا والقياف وكقول الآخر
فلمت بانيه ولا استطيعه ولا لا شفيان كان يا ذك افضل
وكقول الآخر في برا التضمين الى اوجه كلام وان شوا
قال ويحيلون الكلام حتى يصعوه في غير موضعه لانه

ستقيم

مجلس شورای ملی
تاریخ ۱۳۰۳

بسم الله الرحمن الرحيم

(Faint handwritten notes in Arabic script)

الفرزدق الى قوله: لم يدع من مال الالاستحاة او كحلها
الى ان قال من قتل وأما أس ولو انه اعرض عن هذا
المحمول المعيب لكان اخرى به مع قوله: والفرزدق
نرى الناس استرايسرون طلفته وان نحن او مانا الى الناس فشا
ومن ذا الذي اضطر القاتل الى ان يقول: كأننا يوم قتلنا
نقتل أيتانا وقد امكنه ان يقول: انما يقتل نفسها
في غير هذا الوزن من الشعر اذا كانت اوزان الشعر ومجوز
كثيرة ومن ذا الذي اضطر الآخر الى ان يقول: ويحزنا خفي
من ماء التلب حتى خاج المستظنون بعد الى ان يتاولوا
له التاويل بعده واي فطر اقم من قول القاتل في وصفه
مخرج تحكمة من صنع سلام فانه لم يرض ان يجعل المصنوع
بسلامان وبمليداودة عليهما السلام حتى جعل اسمه سلاما
وكذا كثير وليس الغرض من اننا ذكرته وسرته ولكن
الغرض الامانة عن ان الشعر يحيطون كما يحيط الناس
ويظنون كما يظنون وكل الذي ذكره الغويون في اجازة
ذلك والاجازة له اجازة من التكلان ولو صلح ذلك لمصلحة
الغرض موضع المحض والموضع القصص كما جاز عند هذه
القصص المدد فان قالوا لا يجوز هذا المقصود لانه
زيادة في البياض لا يجوز قصر المدد لانه ينقص
في البياض والافرق وهذا اخر ما اردنا في هذا المعنى
واليسير منه والى على مראה وبالله التوفيق

Ex
H. I. Regia
H. I. Regia

بسم الله الرحمن الرحيم

[وبه نستعين ^(١)]

قال أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، رحمه الله تعالى ^(٢) :

إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقَهُ ، كَمَا شَاءَ ، وَلَمَّا شَاءَ ؛ إِظْهَارًا وَعَلَمًا لِلرُّبُوبِيَّةِ ،
وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامَ ، وَفَضَّلَهُ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ ، بِالْبَيَانِ الَّذِي آتَاهُ ،
وَالنُّطْقِ الَّذِي عَلَّمَهُ إِيَّاهُ ، وَأَنْشَأَ لآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامَ ذُرِّيَّةً ، وَاخْتَارَ مِنْ
ذُرِّيَّتِهِ صَفْوَةً ، اصْطَفَاهُمْ لِلنَّبُوَّةِ ، وَأَقَامَهُمْ لِتَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ ، وَعَصَمَهُمْ
مِنْ كُلِّ شَائِنَةٍ ^(٣) ، وَنَزَّهَهُمْ عَنْ كُلِّ دَنِيَّةٍ .

وَكَانَ سَائِرُ الْبَشَرِ ، بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، أَخْيَافًا ^(٤) ؛ فَشَقَّ
وَسَعِيدٌ ، وَعَالَمٌ وَجَاهِلٌ ، وَمُحَقِّقٌ وَمُبْطَلٌ ، وَمُخْطِئٌ وَمُصِيبٌ ، إِلَى غَيْرِ
ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَضَادَّةِ ؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ جَهْلٌ ، لَمْ يُعْرِفْ عِلْمٌ ، وَلَوْ لَمْ
يَكُنْ خَطَأٌ ، لَمْ يَعْرِفْ صَوَابٌ ؛ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ تَعْرِفُ بِأَضْدَادِهَا .

وَالَّذِي دَعَانَا إِلَى هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ ، أَنَّ نَاسًا مِنْ قَدَمَاءِ الشُّعْرَاءِ ، وَمِنْ
بَعْدِهِمْ ، أَصَابُوا فِي أَكْثَرِ مَا نَظَّمُوهُ مِنْ شِعْرِهِمْ ، وَأَخْطَأُوا فِي الْبَسِيرِ
مِنْ ذَلِكَ ؛ فَجَعَلَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، يُوجِّهُونَ لَخَطِئِ الشُّعْرَاءِ وَجُوهًا ،
وَيَتَمَحَلُّونَ لِذَلِكَ تَأْوِيلَاتٍ ^(٥) ؛ حَتَّى صَنَعُوا فِيهَا ذِكْرَنَاهُ أَبْوَابًا ، وَصَنَفُوا

(١) ما بين الموقوفين زيادة من ك .

(٢) كلمة : « تعالى » ليست في ب .

(٣) في ب « ثانية » وفي المطبوعة « شائنة » .

(٤) الأخياف : المختلقون . انظر الصحاح (خيف) ١٣٥٩/٤

(٥) انظر كتابنا : فصول في فقه العربية ١٤٤

في ضرورات الشعر كتباً؛ فقال من العلماء بالعربية ، في باب ترجمه
بما يحتمل الشعر^(١) : اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ،
واستعمل محذوفاً^(٢) ، كقوله :

قَوَاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْحَمَى^(٣)

يعنى أنه أراد : « الحمام » فحذف الميم ، وحوّل الألف ياء .
وكقوله :

دَارٌ لَسَلَمَى إِذْ مِنْ هَوَاكَا^(٤)
وكقول الآخر :

نَفَى الدَّارَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ^(٥)

(١) يقصد بذلك سيبويه . والباب في كتابه ٨/١ - ١٣
(٢) الذي في سيبويه : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، من صرف ما لا ينصرف
يشبهونه ما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما
قد حذف واستعمل محذوفاً » .

(٣) البيت للمجاج في ديوانه ق ٤٧/٣٥ ص ٥٩ وشرح ابن يعيش ٧٤/٦ ؛ ٧٥/٦
وتأويل مشكل القرآن ٢٣٧ وتهذيب الألفاظ ٤٤٥ وسيبويه والشتنمرى ٨/١ والمعنى على
الخزانة ٢٨٥/٤ ؛ ٥٥٤/٤ واللسان (ألف) ٣٥٤/١٠ (حم) ٤٨/١٥ (قطن)
٢٢٢/١٧ (منى) ١٦٢/٢٠ وأمالى القائل ٢٠٢/٢ وسيبويه ٥٦/١ والعمدة ٢٠٨/٢ والمختص
٧٨/١ والدرر اللوامع ١٥٧/١ وسر الفصاحة ٧٤ والمعنى على الأشموني ١٨٣/٣ وهو بلا نسبة
في الإنصاف ٢٩٩ وضرائر القراز ٩٥ والعقد الفريد ١٨٥/٤ والموشح ٤٨ ومقاييس اللغة ١٣١/١
والخصائص ١٣٥/٣ والأشموني ١٨٣/٣ ويروى البيت في بعض هذه المصادر : « أو الفامكة » .

(٤) البيت بلانسية في سيبويه ٩/١ والخصائص ٨٩/١ وخزانة الأدب ٣٩٨/٢ ؛
٤٤٣/٣ والإنصاف ٤٠٠ وشرح الشافية ٣٤٧/٢ وشرح شواهد الشافية ٢٩٠/٤ وجمع
الحوامع ٦١/١ والدرر اللوامع ٣٦/١ والموشح ١٤٧ وأمالى ابن الشجرى ٢٠٨/٢ واللسان
(ها) ٢٦٦/٢٠ وفيها كلها : « دار لسملى » .

(٥) عجز بيت للفرزوق في ديوانه ص ٥٧٠ وصدره : « تننى يداها الحصى في كل هاجرة » .
والبيت له في الشنمري ١٠/١ وعبث الوليد ٢٧ وفيها كما في الديوان : « الدرام » . وهو
بروايتنا هنا في الخزانة ٢٥٥/٢ والمعنى على الخزانة ٥٢١/٣ وسر صناعة الإعراب ٢٨/١ =

وكقول الآخر :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أُسْتَبِيْعُهُ

ولَاكَ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ^(١)

وكقول الآخر في إبراز التضعيف :

... ..

أَنْنِي أَحُوْدُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَمِنُوا^(٢)

قال : « ويحتملون قبح الكلام ، حتى يضعوه في غير موضعه ؛
لأنه مستقيم ليس فيه نقص^(٣) » ، وينشدون :

= والكامل ٢٥٣/١ وجمهرة اللغة ٣٥٦/٢ وضرائر القراز ٩٧ وبرواية : « الدنانير »
في سيبويه ١٠/١ وهو بلانسة في اللسان (نقد) ٤٣٦/٤ والوساطة ٤٦٨ وأسرار العربية ٤٥
والمقتضب ٢٥٨/٢ والعيى على الخزانة ٥٨٦/٤ وشمس العلوم ١١٨/٢ والعمدة ٢١٢/٢
وشواهد التوضيح ٢٣ وأمالى ابن الشجرى ١٤٢/١ ؛ ٩٣/٢ ؛ ١٥٧/٢ والإنصاف ٧٩٤/١٦
وتلقيب القوافى ٦٣ وعجزه بلانسة كذلك في شرح الحماسة ١٤٧٧ والخصائص ٣١٥/٢
والأشئوفى ٢٨٩/٢

(١) البيت للنجاشى الحارثى في حاسة ابن الشجرى ق ٧/٦٣٩ ص ٧١٨ والمعانى الكبير
٢٠٧/١ وأمالى ابن الشجرى ٣٨٥/١ والتوجيه الرماني ٩ وسيبويه والشنتمرى ٩/١ وخزانة
الأدب ٣٦٧/٤ وأمالى المرتضى ٢١١/٢ وشرح شواهد المغنى ٢٣٩ والمنصف ٢٢٩/٢ والموشح
١٤٧ وبلانسة في مادة (لكن) من الصحاح ٢١٩٦/٦ واللسان ٢٧٦/١٧ وضرائر القراز ٩٢
والوساطة ٤٥٤ والإنصاف ٤٠٠ واللامات ١٧٨ والمقد الفريد ١٨٥/٤ والأشئوفى ٢٧١/١
والخزانة ٤٠٠/٢ وعجزه بلانسة في الخصائص ٣١٠/١ وشرح ابن يعيش ١٤٢/٩ وتأويل
مشكل القرآن ٢٣٥ .

(٢) البيت لقنن بن أم صاحب في مختارات ابن الشجرى ص ٨ وسيبويه والشنتمرى
١١/١ ؛ ١٦١/٢ والحماسة البصرية ٧٦/٢ والصناعتين ١٥٠ والخصائص ١٦٠/١ والموشح
١٤٨ والتنبية للبكرى ٨٢ ودررة النواص ٥٢ وشرح شواهد الشافية ٤٩٠/٤ والمنصف ٣٣٩/١ ؛
٣٠٣/٢ ونوادير أبى زيد ٤٤ واللسان (ضنن) ١٣٠/١٧ (ظلل) ٤٤٦/١٣ وهو بلانسة
في المقتضب ٢٥٣/١ ؛ ٣٥٤/٣ والمنصف ٦٩/٢ وشرح الشافية ٢٤١/٣ والمحكم ٣٨٧/٢
وضرائر القراز ١٣٢ وعجزه بلانسة في المقتضب ١٤٢/١ وشرح ابن يعيش للمفصل ١٢/٣
والخصائص ٢٥٧/١ والوساطة ٤٦٦ .

(٣) النص في كتاب سيبويه ١٢/١

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا
وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(١)

وينشدون :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَنَّفَيْنِ^(٢)

قال : « وليس شيء يضبطون إليه ، إلا وهم يحاولون له ^(٣) وجهاً .
وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره ^(٤) » . هذا كله قول سيبويه .

قال ابن فارس : ولم يكن قصدي لذكره إفراداً له في هذا الباب ،
دون سائر أهل العربية من الكوفيين والبصريين ، لأن كلاً أو الآخر
[وقعوا في مثل ذلك] ^(٥) .

(١) ينسب البيت لعمر بن أبي ربيعة في سيبويه ١٢/١ وليس في ديوانه ، وينسب للمرار
الفقسي في الشنمري ١٢/١ وخزانة الأدب ٢٨٧/٤ وشرح شواهد المغني ٢٤٤ للمرار الأسدي
في أمالي ابن الشجري ٢٤٤/٢ وبلا نسية في سيبويه والشنمري ٤٥٩/١ والخصائص ٢٥٧/١
وأمالي ابن الشجري ١٣٩/٢ والإنصاف ٩٣ ومادة (طول) من اللسان ٤٣٧/١٣ والناسخ
٤٢٣/٧ والمقتضب ٨٤/١ والمنصف ١٩١/١ ٦٩/٢ ومنه الليب ٣٠٧/١ والاقتضاب
٤٠٦ . . . وشرح ابن عيش ١١٦/٧ وصادره بلانسية في المختص ٩٦/١ والخصائص ١٤٣/١

(٢) البيت لخطام المجاشعي في سيبويه والشنمري ١٣/١ ٢٠٣/١ ٣٣١/٢ وفصل
المقال ٨٨ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٣٥١ وجمهرة اللغة ٢١٩/٣ وخزانة الأدب ٣٦٧/١
والعيني على هامش الخزانة ٥٩٢/٤ وشرح شواهد الشافية ٥٩/٤ والاقتضاب ٤٣٠ وشرح
شواهد المغني ١٧٢ والمؤتلف للأمدى ١٦٠ واللسان (رنب) ٤١٩/١ (ثفا) ١٢٣/١٨ وهو
بلانسية في خزانة الأدب ٣٥٣/٢ ٢٧٠/٤ ٢٧٣/٤ واللسان (أثف) ٣٤٥/١٠ ومجالس
العلماء ٧٢ ومجالس ثعلب ٣٩/١ وسر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ٣٠٠/١ والمنصف ١٩٢/١
١٨٤/٢ ٨٢/٣ والمختص ١٨٦/١ والمقتضب ٩٧/٢ ١٤٠/٤ ٣٥٠/٤ وروح المعاني
للألوسي ١٧/٢٥ وتفسير أرجوزة أبي نواس ٧٢ والخصائص ٣٦٨/٢ وشرح ابن عيش
٤٢/٨ والصحاح (ثفا) ٢٢٩٣/٦ وأدب الكاتب ٥٣٥ ٦٣١ وشرح أدب الكاتب للجواليقي
٤٠٨ وشرح شواهد الكشاف ٢٤٩ واللسان (عصف) ١٥٣/١١ والمزهر ٢٢٣/١ وأسرار
العربية ٢٥٧ وشرح القصائد السبع ٢٤٢ والصاحبي ٥٦ وبعده في الأخير : « وكل ذامن أغاليط
من يغلط والعرب لاتعرفه » .

(٣) كذا في المخطوطتين والمطبوعة ، والذي في سيبويه ١٣/١ : « يحاولون به » .

(٤) في كتاب سيبويه ١٣/١ : « أكثر من أن أذكره لك هنا ، لأن هذا موضع جل !

(٥) ما بين المعقوفين زيادة لازمة تمام المعنى . وقد خنها كذلك المعلق على هامش ب .

قال ابن فارس : فيقال لجماعتهم : ما الوجه في إجازة ما لا يجوز
إذا قاله شاعر ؟ وما الفرق بين الشاعر والخطيب والكاتب ؟ ولم
لا يجوز لواحد منا أن يقول لآخر : «لست أتصدقك ولاك انقصاني
أنت» ، وأن يقول لمن يخطب به : «فعلتُ هذا ككما»^(١) فعلتُ أنت
كذا» ؟ .

فإن قالوا : لأنَّ الشعراء أمراء الكلام^(٢) . قيل : ولهم لا يكون الخطباء
أمراء الكلام ؟ . وهبنا جملتنا الشعراء أمراء الكلام ، لِمَ أَحَرْنَا هؤلاء
الأمراء أن يخطبوا ويقولوا ما لم يتخله غيرهم ؟ .

فإن قالوا : إن الشاعر يضطر إلى ذلك : لأنه يريد إقامة وزن
شعره ، ولو أنه لم يضره ذلك ، لم يستقم شعره . قيل لهم : ومن اضطره
أن يقول شعراً ، لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ ؟ . ونحن لم نر ، ولم
نسمع بشاعر ، اضطره سلطان ، أو ذو سطوة ، بسوط ، أو سيف ،
... إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز . وما لا تميزونه أنتم في كلام غيره .

فإن قالوا : إن الشاعر يعين له معنى . فلا يمكنه إبرازه إلا بمثل
اللفظ القبيح المعيب . قيل لهم : هذا اعتذار أقبح وأعيب . وما الذي
يمنع الشاعر إذا بنى خمسين بيتاً على الصواب . أن يتجنب ذلك البيت
المعيب ، ولا يكون في تجنبه ذلك ، ما يوقع ذنباً . أو يُزرى مررة ؟ .
ومن ذا الذي اضطر النورزدق إلى قوله :

(١) في الملبوعة : «الحكا» وهو تحريف .

(٢) من قال بهذا ابن فارس نفسه في كتابه الصاحبي ٢٧٥ وإن خص ذلك بعدم اتفق
في الإعراب ، وإزالة الكلمة عن نهج الصواب ؟ فقال : « والشعراء أمراء الكلام يتصرفون
المندود ، ولا يمدون المقصور ، ويثقفون ويثخرون ، يوشون ويشيرون ، يخطبون ،
يعيرون ويستعبرون . فاما من في إعراب ، أو إزالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك » .
وانتشر المذهب ٤٧١/٢ .

وَعَضَّ زَمَانٌ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَنًا أَوْ مُجْلَفًا^(١)

إِلَى أَنْ قَالَ :

مَنْ قَتَلَ وَأَمَّا أَسْ^(٢)

ولو أنه أعرض عن هذا الملحون المعيب ، لكان أخرى به ، مع
قوله :

تَرَى النَّاسَ مَا سِيرْنَا يَسِيرُونَ خَلْفَنَا
وَإِنْ نَحْنُ أَوْمَانًا إِلَى النَّاسِ وَقَفُوا^(٣)

ومن ذا الذى اضطر القائل إلى أن يقول :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَىٰ إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا^(٤)

(١) البيت في ديوانه ٥٥٦ والإبدال لأبي الطيب ٢٠٩/١ ؛ ٧٠/٢ ومادة (سحت) من
الصحاح ٢٥٢/١ واللسان ٣٤٦/٢ والتاج ٥٥١/١ ومادة (جلف) من الصحاح ١٣٣٨/٤
واللسان ٣٧٥/١ وجمهرة اللغة ٤/٢ ؛ ١٠٧/٢ ؛ ٤٣٦/٣ والأضداد لأبي الطيب ٢١٤/١
والمقاييس ٤٧٥/١ ؛ ١٤٣/٣ ولحن العوام ١٣٩ والبارع ١٣٠ والموشع ١٦٠ والمخصص
٢٣٦/١٢ والمحكم ٢٣٧/٢ ؛ ١٢٩/٣ وأعلام الكلام ٣٧ والنقائض ٥٥٦ والإنصاف ١٢١
والخصائص ٩٩/١ والوساطة ٦ والفرق بين الضاد والظاء لابن عباد صفحة ٥ وخزانة الأدب ٣٤٧/٢
وشروح سقط الزند ١٢٧/١ وجمهرة أشعار العرب ٨٧٢ وطبقات فحول الشعراء ٢١ وفي
بعض هذه المصادر : « أو مجرف » .

(٢) هذا مافي المخطوطتين ! وأما المطبوعة ففيها : « وما أسر ! ! ولم أعر على البيت
المطلوب في شعر الفرزدق ، ولا في رأيت من المصادر .. !

(٣) البيت في ديوانه ٥٦٧ وجمهرة أشعار العرب ٨٧٧ والإبدال لأبي الطيب ٦٠/١ واللسان
(وبأ) ١٨٥/١ والقلب والإبدال لابن السكيت ١٢

(٤) البيت لدى الإصبع العدواني في خزانة الأدب ٤٠٧/٢ وتهذيب الألفاظ ٢١٠ وشرح
ابن يعيش ١٠٢/٣ وأمالى ابن الشجرى ٣٩/١ واللسان (أيا) ٣٢٣/٢٠ ولأبي بجيلة في
الخصائص ١٩٤/٢ ولبعض اللصوص في سيبويه والشتنمرى ٣٨٣/١ وشرح ابن يعيش ١٠١/٣
وبلا نسبة في الإنصاف ٤٠٩ والضرائر للقرناز ١٧٤ وإعراب ثلاثين سورة ٢٥ وسيبويه
والشتنمرى ٢٧١/١ ودلائل الإعجاز ٣٦٣ والنبات لأبي حنيفة .

فإن قالوا : لا يجوز مد المقصور ؛ لأنه زيادة في البناء . قيل :
لا يجوز قصر الممدود ؛ لأنه نقص في البناء ولا فرق .

وهذا آخر ما أردناه في ذا المعنى ، واليسير منه دال على ما وراءه ،
وبالله التوفيق إلى الصواب .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . تم والحمد لله
على ذلك ^(١) .

* * *

(١) عبارة : « تم والحمد لله على ذلك » ليست في ب

مصادر البحث والتحقيق

- ١ - الإبدال ، لأبى الطيب اللغوى - تحقيق عز الدين التنوخى - دمشق ١٩٦٠ .
- ٢ - أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى - نشر محمد عبد المنعم خفاجى - القاهرة ١٩٥٥ .
- ٣ - أسرار العربية ، لأبى البركات بن الأنبارى - نشر محمد بهجة البيطار - دمشق ١٩٥٧ .
- ٤ - الأشباه والنظائر فى النحو ، للسيوطى - حيدر آباد بالهند ١٣٥٩ هـ .
- ٥ - إصلاح المنطق ، لابن السكيت - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٦ .
- ٦ - الأضداد فى كلام العرب ، لأبى الطيب اللغوى - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٣ .
- ٧ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٤١ .
- ٨ - الأعلام ، لخير الدين الزركلى - القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٩ .
- ٩ - أعلام الكلام ، لابن شرف القيروانى - نشر عبد العزيز أمين الخانجى - القاهرة ١٩٢٦ .
- ١٠ - الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، للبطلوسى - نشر عبد الله البستانى - بيروت ١٩٠١ .
- ١١ - الاقتراح فى علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩ هـ .
- ١٢ - الأمالى ، لابن الشجرى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٩ هـ .
- ١٣ - أمالى الشريف المرتضى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٤ .

- ١٤ - الأمالي ، لأبى على القالى - يولاق ١٣٢٤ هـ .
- ١٥ - الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٥٣ .
- ١٦ - البارغ فى اللغة ، لأبى على القالى - قطعة مصورة نشرها فولتون - لندن ١٩٣٣ .
- ١٧ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- ١٨ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة الدينورى - تحقيق السيد صقر - القاهرة ١٩٥٤ .
- ١٩ - تفسير أرجوزة أبى نواس - صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى - تحقيق محمد بهجة الأثرى - دمشق ١٩٦٦ .
- ٢٠ - تليقب القوافى ، لكيسان - نشر المستشرق « رايت » فى كتاب : جزرة الحاطب وتحفة الطالب - ليدن ١٨٥٩ .
- ٢١ - التنبيه على أوهام القالى فى أماليه ، للبكرى - القاهرة ١٩٢٦ .
- ٢٢ - تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت - نشر لويس شيخو - بيروت ١٨٩٥ .
- ٢٣ - تهذيب اللغة ، لأبى منصور الأزهري - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ .
- ٢٤ - توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب . المنسوب للرماني - تحقيق سعيد الأفغانى - دمشق ١٩٥٨ .
- ٢٥ - جمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى - تحقيق على محمد البجاوى - القاهرة ١٩٦٧ .
- ٢٦ - جمهرة اللغة ، لابن دريد الأزردى - تحقيق كرنكو - حيدر آباد بالهند ١٣٤٤ - ١٣٥١ هـ .
- ٢٧ - الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها ، لابن السكيت - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩ .
- ٢٨ - الحماسة البصرية - لصادر الدين بن أبى الفرج البصرى - تحقيق الدكتور مختار الدين أحمد - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤ .

- ٢٩ - الحماسة لابن الشجري - حيدر آباد الدكن بالهند - ١٣٤٥ هـ .
- ٣٠ - خزائن الأدب ، لعبد القادر البغدادى - بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ٣١ - الخصائص ، لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ .
- ٣٢ - الدرر اللوامع على جمع الهوامع - لأحمد بن الأمين الشنقيطى - القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- ٣٣ - درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى - طبع الجوائب باستانبول ١٢٩٩ هـ .
- ٣٤ - دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني - القاهرة ١٣٣١ هـ .
- ٣٥ - ديوان الحطيئة - تحقيق نعمان أمين طه - القاهرة ١٩٥٨ .
- ٣٦ - ديوان رؤية بن العجاج - تحقيق أهلورت - ليزج ١٩٠٣ .
- ٣٧ - ديوان العجاج والزفیان - تحقيق أهلورت - برلين ١٩٠٣ .
- ٣٨ - ديوان عمر بن أبى ربيعة الخزومى ، بشرح محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٥ .
- ٣٩ - ديوان الفرزدق - نشر عبد الله إسماعيل الصاوى ١٩٣٦ .
- ٤٠ - ديوان النابغة الذبياني - صنعة ابن السكيت - تحقيق الدكتور شكرى فيصل - بيروت ١٩٦٨ .
- ٤١ - روح المعاني ، للألوسى - طبعة المطبعة المنيرية بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- ٤٢ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٤ .
- ٤٣ - سر الفصاحة ، لابن سنان الخفاجى - نشر عبد المتعال الصعبدى - القاهرة ١٩٥٣ .
- ٤٤ - شرح أدب الكاتب للجوالقي - تقديم مصطفى صادق الرافعى - القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ٤٥ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - مطبعة عيسى البابى الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ) .

- ٤٦ - شرح حماسة أبي تمام ، للمرزوقى - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٣ .
- ٤٧ - شرح شافية ابن الحاجب ، للرضى الأستراباذى . مع شرح شواهد له لعبد القادر البغدادى - تحقيق محمد الزفراف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ٤٨ - شرح الشواهد للشنتمرى - على هامش كتاب سيبويه - بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ .
- ٤٩ - شرح شواهد الكشف ، لمحّب الدين أفندى - بولاق ١٢٨١ هـ .
- ٥١ - شرح شواهد المغنى ، للسيوطى - بتصحيح الشنقيطى - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- ٥١ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنبارى - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٣ .
- ٥٢ - شرح ابن يعيش للمفصل - المطبعة المنيرية بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- ٥٣ - شروح سقط الزند - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٤٥ .
- ٥٤ - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان بن سعيد الحميرى - مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- ٥٥ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة ١٩٥٧ .
- ٥٦ - الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ، لابن فارس - تحقيق الدكتور مصطفى الشومى - بيروت ١٩٦٣ .
- ٥٧ - الصراح للجوهري = تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبى نصر الجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - القاهرة ١٩٥٦ .
- ٥٨ - الصناعتين ، لأبى هلال العسكري - تحقيق على الجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٢ .
- ٥٩ - طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحى - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٩٧٤ .
- ٦٠ - عبث الوليد ، لأبى العلاء المعرى - القاهرة ١٩٧٠ .

- ٦١ - عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، للجبرتي - تحقيق حسن جوهر وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ - ١٩٦٧ .
- ٦٢ - العقد الفريد ، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٥٣ .
- ٦٣ - العمدة في صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيرواني - القاهرة ١٩٠٧ .
- ٦٤ - العينى = شرح الشواهد الكبرى - على هامش خزانة الأدب للبغدادى - بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ٦٥ - العينى - على هامش شرح الأشموني لألفية ابن مالك - القاهرة (بلا تاريخ) .
- ٦٦ - الفرق بين الضاد والطاء ، للصاحب بن عباد - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٥٨ .
- ٦٧ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري - تحقيق عبد المحيد عابدين وإحسان عباس - الخرطوم ١٩٥٨ .
- ٦٨ - فصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٣ .
- ٦٩ - القاموس المحيط ، للفيروزابادى - القاهرة ١٩١٣ .
- ٧٠ - القلب والإبدال ، لابن السكيت (ضمن الكنز اللغوى في اللسن العربى) تحقيق هفتر - بيروت ١٩٠٣ .
- ٧١ - الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته - القاهرة ١٩٥٦ .
- ٧٢ - الكتاب ، لسيبويه - بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ .
- ٧٣ - لحن العوام ، لأبي بكر الزبيدى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٤ .
- ٧٤ - لسان العرب ، لابن منظور الإفريقى - بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧ هـ .
- ٧٥ - اللامات ، للزجاجى - تحقيق الدكتور مازن المبارك - دمشق ١٩٦٩ .

- ٧٦ - ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقرآن القيرواني - تحقيق المنجى الكعبي - الدار التونسية للنشر ١٩٧١ .
- ٧٧ - المؤلف والمختلف ، للآمدى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦١ .
- ٧٨ - مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٠ .
- ٧٩ - مجالس العلماء ، للزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢ .
- ٨٠ - المختب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى - تحقيق على النجدي ناصف وآخرين - القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ٨١ - المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لابن سيدة الأندلسي - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ وما بعدها .
- ٨٢ - مختارات ابن الشجري = ديوان مختارات شعراء العرب - اختيار ابن الشجري - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- ٨٣ - المختص في اللغة ، لابن سيدة الأندلسي - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ .
- ٨٤ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ .
- ٨٥ - المعاني الكبير ، لابن قتيبة الدينوري - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٤٩ .
- ٨٦ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام المصري - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة (بلا تاريخ) .
- ٨٧ - مقاييس اللغة ، لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ .
- ٨٨ - المتقضب ، لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ .
- ٨٩ - المنصف ، لابن جنى - شرح التصريف للمازني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة ١٩٥٤ .

- ٩٠ - الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ، للمرزبانى - تحقيق على البجاوى - القاهرة ١٩٦٥ .
- ٩١ - النبات لأبى حنيفة الدينورى - نشر لوين - ليدن ١٩٥٣ .
- ٩٢ - النقائض = نقائض جرير والفرزدق - تحقيق أنطونى بيفان - ليدن ١٩٠٥ - ١٩٠٧ .
- ٩٣ - نهاية الأرب فى فنون الأدب ، لشهاب الدين النورى - القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٥٥ .
- ٩٤ - النوادر فى اللغة، لأبى زيد الأنصارى - نشر سعيد الشرتونى - بيروت ١٨٩٤ .
- ٩٥ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطى - القاهرة ١٣٢٧ هـ .
- ٩٦ - الوساطة بين المتنبي وخصومه ، لعلى بن عبد العزيز الجرجانى - تحقيق على البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥١ .

رقم الإيداع ١٥٥٣/١٩٨٠

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالمنطقة الصناعية بالمناسبة

تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة